|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2022جنيف، 31-21 مارس 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 3** | **الوثيقة C22/68-A** |
| **4 مارس 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة مقدمة من أستراليا وكندا |
| مقترح لتحليل تنفيذ استخدام لغة محايدة للجنسين في نصوص الاتحاد الدولي للاتصالات |

|  |
| --- |
| **ملخص**توصي هذه المساهمة بأن يطلب المجلس من أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بحث مسألة تنفيذ استخدام لغة محايدة للجنسين في نصوص الاتحاد المستقبلية، لينظر المجلس فيها على أكمل وجه. ولا يُقترح إدخال تعديلات على أحكام دستور الاتحاد واتفاقيته.**الإجراء المطلوب**يُدعى المجلس إلى **الموافقة** على أن يطلب من أمانة الاتحاد بحث مسألة تنفيذ استخدام لغة محايدة للجنسين في نصوص الاتحاد، وعرض ما ستنتهي إليه من نتائج على دورة المجلس لعام 2023 لمواصلة النظر فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع**[*مقرَّر المجلس 500*](https://www.itu.int/itudoc/gs/council/c00/docs/resdec/77.html) *(دورة المجلس لعام 2000)* |

مقدمة

في إطار الأولوية التي توليها الأمم المتحدة (UN) للمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، نفَّذت الأمم المتحدة مبادرات لتعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في سياساتها وبرامجها، من بينها تنفيذ [استراتيجية الأمم المتحدة لتكافؤ الجنسين](https://www.unwomen.org/en/how-we-work/gender-parity-in-the-united-nations/system-wide-strategy) ونشر [المبادئ التوجيهية لاستخدام اللغة الشاملة للجنسين في اللغة الإنكليزية](https://www.un.org/en/gender-inclusive-language/guidelines.shtml) لمساعدة موظفي الأمم المتحدة في استخدام لغة تشمل الجنسين.

وقد أسهم الاتحاد الدولي للاتصالات إسهاماً فعالاً في إيلاء أولوية للمساواة بين الجنسين بإنشاء شبكة المرأة بالاتحاد واعتماد سياسة المساواة بين الجنسين وتعميمها. كما شجع الاتحاد قطاعاته على تنفيذ مبادرات لتعميم مبدأ المساواة بين الجنسين، ومن ذلك اعتماد الإعلان المتعلق بتعزيز المساواة والإنصاف والتكافؤ بين الجنسين في قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد، في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC) لعام 2019، ومبادرات لتعزيز المساواة بين الجنسين والمنظور هذه المساواة على النحو المحدد في القرار 55 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، والقرار 55 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، والقرار 70 لمؤتمر المندوبين المفوضين (PP). بيد أن ممارسات الاتحاد اللغوية الحالية غير متوائمة مع هذه الجهود الرامية إلى تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين.

المناقشة

وفقاً لأحكام المقرَّر 500 الذي اعتمده مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات في دورته لعام 2000، يُعدُّ لفظ “Chairman” (رئيس) (والألفاظ المتصلة به من قبيل “Vice-chairman” (نائب رئيس) و“Chairmanship” (رئاسة) وغيرها) محايداً للجنسين ويُستخدم في جميع الوثائق الصادرة عن الاتحاد باللغة الإنكليزية. غير أن المقرَّر 500، الذي وافق عليه مجلس الاتحاد منذ أكثر من 20 عاماً، لم يعُد مناسباً ولا يعترف بالمبادرات التي ينفذها حالياً كل من الاتحاد ومنظومة الأمم المتحدة لتعزيز تكافؤ الجنسين والمساواة بينهما.

إن التشجيع على استخدام لغة محايدة للجنسين في نصوص ووثائق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية [يزداد جلاءً كل يوم](https://www.un.org/en/gender-inclusive-language/) تعزيزاً للمساواة والتكافؤ بين الجنسين وشمولهما. ففي المؤتمر البريدي العالمي السابع والعشرين الذي عُقد في عام 2021، وافقت البلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي بتوافق الآراء على تطبيق لغة محايدة للجنسين في جميع وثائق الاتحاد البريدي، وذلك في إطار مجموعة تعديلات هادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في القطاع البريدي.

وعلى غرار ذلك، عمدت جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات (APT) في الدورة الخامسة والأربعين للجنة الإدارة (MC-45) التابعة لها إلى تكليف أمانة الجماعة وبرامج عملها باستعراض وثائقهما وطرائق عملهما لتضمينها لغة محايدة للجنسين. ومنذ اعتماد ذلك القرار، يَسرُّ أستراليا أن الجماعة قد نشطت في إنفاذ لغة محايدة للجنسين في أعمال الصياغة أثناء تنفيذ الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2021 (WTDC-21) ولمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022 (PP-22) في عام 2022.

أما مواصلة استخدام ألفاظ مذكَّرة، محدِّدة للجنس، في نصوص الاتحاد فتتعارض مع أهداف الاتحاد لتعميم وتعزيز المساواة والتكافؤ بين الجنسين. لذا، ففي إطار الجهود الساعية إلى إعطاء دفعة أكبر داخل الاتحاد إلى التشجيع على فعالية مشاركة جميع الأشخاص وشمولهم، أيا كان نوع الجنس، نعتقدُ بقوة أنه ينبغي للاتحاد اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز المساواة والتكافؤ بين الجنسين وشمولهما بإنفاذ استخدام لغة محايدة للجنسين في نصوصه.

ويعترف [دليل الاتحاد الدولي للاتصالات لأسلوب الكتابة باللغة الإنكليزية](https://www.itu.int/en/language-tools/Documents/styleguide.docx) بأنه لا بد للاتحاد بصفته منظمة دولية من أن يحرص على تلافي جميع أشكال التمييز في نصوصه، بما فيها التمييز بسبب نوع الجنس والعرق والثقافة والجنسية والدين. وبالرغم من اعتراف هذه المبادئ التوجيهية بأن التحيُّز لجنس بعينه هو أشيع مثال للتمييز في نصوص الاتحاد، فإنها تُوائم النصائح التي تقدمها مع التأكيد المحدد في مقرَّر المجلس 500، ومفاده أن لفظ “Chairman” (رئيس) محايد للجنسين وأنه ينبغي اعتبار اللغة المستخدمة في صكوك الاتحاد الأساسية، وجميع نصوصه بالتبعيِّة، محايدة للجنسين في الأصل.

إن شأن تضمين نصوص الاتحاد لغة محايدة للجنسين أن يساعد في تجنب التحيُّز لجنس بعينه والتمييز بين الجنسين، ويشجع على تنوع المشاركة والانخراط في أعمال الاتحاد بصفته منظمة حديثة، شاملة للجميع.

وفي اجتماع فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) الذي عُقد في يناير 2022، عرضت أستراليا وكندا ونيوزيلندا مساهمة بشأن ’استخدام لغة محايدة للجنسين في نصوص الاتحاد الدولي للاتصالات‘ [(CWG‑FHR‑15/17)](https://www.itu.int/md/S22-CWGFHR15-C-0017/en). وبينما لاقت المصطلحات المقترحة فيها تأييداً عاماً من الأعضاء ولم يُختلف عليها، اقتُرح ضرورة إخضاع عملية تنفيذ استخدامها لمزيد من التحليل لتمكين المجلس من النظر في المسألة على أكمل وجه.

ونحن نعتقدُ بقوة أنه يلزم الاتحاد، ويمكنه، اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز المساواة والتكافؤ بين الجنسين وشمولهما باستخدام لغة محايدة للجنسين في نصوصه. وتتوقع أستراليا أن يكون تنفيذ استخدام لغة محايدة للجنسين مبادرةً إيجابية وسهلة التحقيق، تشجع على مشاركة الأشخاص كافة وشمولهم، أيا كان نوع جنس كل منهم، وتتيح اغتنام المعرفة والخبرة المتخصصة المتأتيتين من تمكين جميع الأشخاص داخل الاتحاد ومنظومة الأمم المتحدة عموماً.

المقترح

إننا نطلبُ كخطوة أولى نحو إحداث هذا التغيير أن تبحث أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات مسألة تنفيذ استخدام اللغة المحايدة للجنسين في نصوص الاتحاد، وأن تعرض ما ستنتهي إليه من نتائج على دورة المجلس لعام 2023 لمواصلة النظر فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. إذ سيمكِّن ذلك المجلس من النظر في المسألة على أكمل وجه، بما في ذلك في الخطوات التالية التي يمكن اتخاذها. ولا يُقترح في الوقت الحاضر إدخال تعديلات على أحكام دستور الاتحاد واتفاقيته.

ونقترح ضرورة أن تنظر عملية البحث في إمكانية تنفيذ ما يلي عملياً:

● لغة محايدة للجنسين في جميع الوثائق الصادرة عن الاتحاد باللغة الإنكليزية، وفي تلك الصادرة عنه باللغات العربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية متى أمكن ذلك؛

● الممارسات اللغوية التالية المحايدة للجنسين في جميع الوثائق الصادرة عن الاتحاد باللغة الإنكليزية:

○ الاستعاضة عن لفظي “Chairman” (رئيس) و“Vice-Chairman” (نائب رئيس) بلفظي “Chair” (رئيس) و”Vice-Chair” (نائب رئيس)؛

○ الاستعاضة عن الضمائر “he/his” (هو/هاء الغائب) و“she/her” (هي/هاء الغائبة) بالضميرين “They/their” (هم/هنَّ)، عدا إذا كانت هذه الألفاظ تعرِّف فرداً بعينه، إذ ينبغي في هذه الحالة استخدام الضمائر التي يفضِّلها هذا الشخص؛

○ الاستعاضة عن لفظي “wife (زوجة) و“husband” (زوج) بلفظ “spouse” (زوج)؛

○ استخدام ألفاظ بديلة للتعبيرات المحدِّدة للجنس، كالاستعاضة عن لفظ “mankind” (البشرية/الجنس البشري) بلفظ “people” (الأشخاص/الناس)، والاستعاضة عن لفظ “manpower” (اليد/القوى العاملة) بلفظي “workforce” (القوى العاملة) أو “human resources” (الموارد البشرية).

كما نقترح ضرورة النظر في إطار عملية البحث في الآثار المحتملة لإلغاء مقرَّر المجلس 500، وتقييم خيارات يُستعاض بها عن الحاشية الواردة في دستور الاتحاد واتفاقيته، التي تنص على أن "اللغة المستعملة في نصوص الصكين الأساسيين للاتحاد (الدستور والاتفاقية) يجب اعتبارها لغة محايدة ولا تشير إلى جنس بعينه".

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ